مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة
(م.ح.إ.ح.ع)

المجلد:11 – العدد: 01 سنة: 2026
ص: من 915 إلى 952.

مبدأ السيادة في مواجهة تحديات التغيرات المناخية

The principle of sovereignty in the face of climate change challenges

***حجين سفيان**

كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

sofiane.hedjine@univ-sba.dz

-تاريخ الاستلام: 2026/01/18 - تاريخ القبول:2026/06/06

- تاريخ النشر: 2026/06/30

الملخص:

يعد تغير المناخ أحد التحديات الرئيسية، إن لم يكن التحدي الأول، الذي ستواجهه الدول في السنوات القليلة القادمة. وبالإضافة إلى تأثيره على كوكب الأرض، سيؤدي تغير المناخ إلى تعريض بعض المناطق للخطر بشكل مباشر. وهو ما يجعل وجود الدولة في حد ذاته مهددا بالزوال.

الكلمات المفتاحية: مبدأ السيادة، التغير المناخي، الاحتباس الحراري، المهاجر البيئي، الحياد الكربوني.

Abstract:

Climate change is one of the main challenges, if not the foremost challenge, that countries will face in the coming years. In addition to its impact on the planet, climate change will directly endanger certain regions. This threatens the very existence of the state.

Keywords: sovereignty, climate change, global warming, environmental migrants, carbon neutrality.

مقدمة

نستهل بحثنا بما أكده الرئيس البرازيلي جاير بولسونارو يوم 24 سبتمبر2019 في اجتماع هيئة الأمم المتحدة بأنه لا يمكن القول أن الأمازون هي تراث عالمي، ومن الخطأ أن يقول العلماء إن غاباتنا هي رئة العالم، لقد شككت بعض الدول حسبه في أكثر ما هو مقدس بالنسبة لهم، ألا وهو السيادة.

في ماي 2019، تخلت مجموعة العمل التي كلفتها الأمم المتحدة بوضع ميثاق عالمي للبيئة عن فكرة اقتراح نص ملزم قانونا، بسبب معارضة العديد من

الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، واكتفت المجموعة بالتوصية باعتماد إعلان سياسي بسيط وعقد مؤتمر دولي في عام 2022.[1]

يعد تغير المناخ أحد التحديات الرئيسية، إن لم يكن التحدي الأول، الذي ستواجهه الدول في العقود القادمة. وبالإضافة إلى تأثيره على كوكب الأرض، سيؤدي تغير المناخ إلى تعريض بعض المناطق للخطر بشكل مباشر، ويعتبر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (GIEC)[2] أن الأنشطة البشرية [...] تسببت بشكل لا لبس فيه في ارتفاع درجة حرارة الكوكب وأن حوالي 42٪ من الانبعاثات التي

[1] - Eudes Riblier, Président de l'institut français de la mer, L'océan bien commun de l'humanité: Protection de l'environnement et souveraineté , Géopolitique, le revue maritime, 515, novembre 2019, p.68.

[2]- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ هي منظمة حكومية دولية ذات طابع علمي تضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتهدف إلى تقديم ملخص وتقييم للمجتمع الدولي حول حالة المعرفة العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بتغير المناخ وأسبابه وتأثيراته المحتملة والتدابير التي يمكن اتخاذها لمواجهته. يتم تنفيذ عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من خلال ثلاث مجموعات عمل تضم خبراء من جميع أنحاء العالم، يعملون على أساس تطوعي ويتم اختيارهم بناء على مؤهلاتهم العلمية (تضع المجموعة العاملة الأولى الأسس العلمية الفيزيائية؛ وتركز المجموعة العاملة الثانية على الآثار والتكيف والقابلية للتأثر؛ وتقترح المجموعة العاملة الثالثة سبلا للتخفيف من تغير المناخ). عادة ما يتم تقديم تقارير التقييم الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على أنها ملكية خاصة للخبراء الذين قاموا بكتابتها؛ ولا يتم قبولها إلا بشكل عام من قبل ممثلي الدول في الجلسة العامة. على العكس من ذلك، فإن الملخص الموجه إلى صانعي القرار، والذي يتميز بطابعه التلخيصي والعملي، يتم مناقشته وتفاوضه واعتماده بدقة من قبل الدول الأعضاء. وقد أنجزت الهيئة حتى الآن ستة تقارير تقييمFAR ، 1990؛SAR ، 1995؛TAR ، 2001؛AR4 ، 2007؛AR5 ، 2014؛AR6 ، 2023. يتألف كل تقرير من ثلاثة أجزاء تتوافق مع مجال عمل كل مجموعة عمل، بالإضافة إلى تقرير توليفي. منذ اتفاق باريس، يتم نشر الأجزاء الثلاثة من التقرير بشكل منفصل، ويختتم اعتماد التقرير التوليفي دورة التقييم.

تم إنتاجها منذ القرن الثامن عشر تم إنتاجها بين عامي 1990 و2019 (مع أكثر من ألف مليار طن من ثاني أكسيد الكربون المنبعثة)، بشكل رئيسي في البلدان الأكثر تقدما والاقتصادات الناشئة.[3] في جميع سيناريوهات الانبعاثات، سيتم تجاوز عتبة الاحترار العالمي البالغة 1,5 + درجة مئوية مقارنة بالعصر ما قبل الصناعي في المستقبل القريب (بين 2021 و2040)، مع زيادة خطر البقاء فوق 1,5+ درجة مئوية حتى نهاية القرن. وتتعدد عواقب هذا الاحترار. فإلى جانب تفاقم الظواهر الجوية المتطرفة، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة على كوكب الأرض إلى تغيرات هائلة وسريعة في المحيطات والغلاف الجليدي والغلاف الحيوي.

أدى ذوبان الأنهار الجليدية والتربة الصقيعية وتقلص القمم الجليدية إلى ارتفاع مستوى المحيطات بمقدار 20 سم بين عامي 1901 و2018، وهو ارتفاع أكبر من ذلك الذي حدث خلال الألفية الماضية وقد تسارعت وتيرة هذا الارتفاع خلال العقد الأخير ليصل إلى متوسط 3.7 ملم في السنة، ومن المتوقع أن يستمر في العقود القادمة. كما يشير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى الآثار المباشرة للاحترار العالمي على التنوع البيولوجي، وتشكل هذه الاضطرابات مخاطر على النشاط البشري، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والأمن في الوصول إلى المياه (انخفاض مكاسب الإنتاجية الزراعية، وتحمض المحيطات واحترارها مما يقلل من فوائد الصيد وتربية الأحياء المائية، وتفاقم الظواهر المناخية المتطرفة...)، والأمن الصحي (زيادة الأمراض المنقولة بالنواقل، وارتفاع معدل

[3]- في عام 2019، سجلت البلدان الأقل نموا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) انبعاثات أقل للفرد الواحد (1.7 و4.6 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على التوالي) من المتوسط العالمي (6.9 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون).

الوفيات المرتبطة بموجات الحرارة...) والنمو الاقتصادي، وحتى الصحة العقلية (موجات الحرارة، والصدمات النفسية المرتبطة بالأحداث المتطرفة، وفقدان سبل العيش والهياكل الثقافية الأساسية).

إذا كان تغير المناخ حقيقة واقعة على الصعيد العالمي، فإن مدى تأثر النظم الإيكولوجية والسكان بتغير المناخ يختلف بشكل كبير من منطقة إلى أخرى وداخل المنطقة نفسها، مما يستلزم إدارة مخاطر وتكيّفا متباينا. وفقا لآخر تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن 3.6 مليار شخص معرضون بشكل مباشر لتأثيرات الاحترار العالمي: في إفريقيا، 186 إلى 245 مليون شخص معرضون بشكل مباشر لارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام 2060، وفي حالة ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 2+ درجة مئوية، من المتوقع أن يتعرض أكثر من 350 مليون شخص لدرجات حرارة لا تطاق في عام 2050[4].

إن الحماية الدولية للمناخ،[5] بحكم أبعادها العالمية، خاصة مع ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض الذي يعتبر أكبر تهديد لبقائنا كنوع، ولطالما كان المناخ

[4] - Conseil d'Etat, étude annuelle 2024 , La souveraineté, la documentation française, Direction de l'information légale et administrative, Paris 2024, pp332.333.334.

[5] - عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ لعام 1992 **التغير المناخي** في المادة الأولى ، الفقرة الثانية بأنه :" مصطلح تغير المناخ يعني تغيرا في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة". لقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 18 شوال عام 1413هـ الموافق ل 10 أبريل سنة 1993. وبالتالي فإن تغير المناخ هو" كل تغير محتمل في المناخ الإجمالي لسطح الكرة الأرضية نتيجة لزيادة الانبعاث الغازي وما يسببه هذا الانبعاث من احتباس حراري ينتج عنه ارتفاع في درجة حرارة سطح الكرة الأرضية"، ويعرف أيضا" بأنه أي تغير جوهري في مقاييس المناخ مثل الحرارة والرياح ويمتد لفترة طويلة من الزمن". **صلاح الدين فكري الساعي، محمد**

متقلبا، غير أن القضايا التي يطرحها في عصرنا هذا تثير قلقا متناميا، ربما لأن هذا التغير بلغ، على ما يبدو، حجما غير مسبوق.[6]تفرض حتما تساؤلات حول قدرة المجتمع الدولي على التعامل معه، وأساليب ومصادر القانون الدولي، وفعاليته، وبشكل أعم، حول مفهومنا للنظام القانوني الدولي.

في حين أن القانون الدولي لا يزال قانونا حديثا، وبالتالي فإن موضوعه ونتائجه موضع خلاف في بعض الأحيان، فإنه يجب أن يستجيب لتحديات كبرى تتجاوز بكثير الغرض الذي صمم من أجله تاريخيا: قانون الحرب ثم قانون التعايش السلمي والآن قانون يعزز الانسجام في العلاقات الدولية من أجل تحقيق -ربما- مصلحة أعلى للدول قد تكون المصلحة العامة للبشرية.

شوقي القطان، دراسة بعض الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتغير المناخي على قطاع المصايد من وجهة نظر المتخصصين، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 7(2)، 2016، ص.235.ولقد كان تبني الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية من أهم النتائج المترتبة عن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "مؤتمر ريو" لسنة 1992، وقد تم تبني مشروع الاتفاقية في 9 ماي 1992، وفي 4 جوان فتح باب التوقيع عليها، حيث تم التوقيع عليها من قبل 155 دولة وتصديق 9 دول فقط، وفي 21 مارس 1994 دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بعد مصادقة 50 =دولة وتوقيع 186 دولة. **سعداني نورة، رحموني محمد، دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والأربعون (2)، صفر 2017، ص.302.**

[6]- le risque de «**mourir de chaud**» littéralement menace aujourd'hui près d'un individu sur trois dans le monde. Une proportion qui pourrait grimper à trois sur quatre à la fin du siècle, si les émissions de gaz à effet de serre se poursuivent à leur rythme actuel. **Mathilde HAUTEREAU-BOUTONNET, Sandrine MALJEAN-DUBOIS INTRODUCTION, Dans Revue juridique de l'environnement 2017/HS17 (n° spécial) Éditions Lavoisier, p.10. Voir aussi :** Mourir de chaud, un risque pour 30 % de la population mondiale, sans une réduction drastique des gaz à effet de serre, les trois quarts des habitants de la planète seraient exposés à des vagues de chaleur potentiellement mortelles à la fin du siècle. **Le Monde, 23 juin2017, http://www.lemonde.fr.**

ومع ذلك، فإن القانون الدولي قد يبدو غير كاف ويمكن أن ينتقد بسبب هشاشة أو حتى ضعف التزاماته في مجال حماية المناخ، إلا أنه يظل ضروريا، فالدولة هي جوهر القانون الدولي باعتبارها الموضوع الأساسي الذي تنبثق منه القواعد الرئيسية للنظام الدولي. وبما أن السمة الأولى للدولة هي سيادتها،[7] فإن هذه السيادة ستشكل حتما الأساس، أو على العكس العائق، لتطور الحماية الدولية للمناخ،[8] وهو ما يقودنا الى الإشكالية التي يثيرها هذا المقال العلمي:

هل يجب أن يتطور مبدأ السيادة، وهل يمكنه أن يتطور، لمواجهة التحدي العالمي للتغيرات المناخية لصالح البشرية الحالية والمستقبلية؟

سؤال سنواحل الإجابة عليه من خلال العناصر الآتية:

أولا: السيادة في مواجهة تحديات ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض

قبل أن نتطرق إلى سيادة الدولة، فإن وجود الدولة في حد ذاته قد يتأثر بالاحتباس الحراري.[9] ثم، وبصلة مباشرة بذلك، قد تتغير آليات تمثيل الدولة،

[7] -Poorhashemi, Abbas, Droit international de l'environnement : Opportunités et défis, CIFILE Journal of International Law (CJIL) Canadian Institute for International Law Expertise (CIFILE), Toronto, Canada, Vol. 5, No.11, (février 2025), p.69

[8]- **Agnès** Michelot, Protection internationale du climat et souveraineté étatique, Vertigo, revue électronique en science de l'environnement, institut des sciences de l'environnement, Open Edition Journals, numéro 18-1, mai 2018, p.1.

[9]- التغيرات المناخية الحالية والمستقبلية تشكل تهديدا غير مسبوق. الحياة على الأرض ليست مهددة: فالحياة ستستمر، حتى لو كانت هذه التغيرات واسعة النطاق. لكن الحياة كما نعرفها، والتنوع البيولوجي الحالي، وفي النهاية البشرية، هي التي تواجه تهديدا حقيقيا. من خلال حجمها وراديكاليتها وشموليتها، تواجه التغيرات المناخية البشرية باحتمال نهايتها وقدرتها على تدمير نفسها.

وأخيرا، هناك جانب خاص من السيادة، وهو السيادة الاقتصادية، يقدم لنا مؤشرات على تحول سيادة الدولة.

ولابد أن نشير إلى أن سيادة الدول في القانون الدولي للبيئة تستند على أساسين؛ الأول هو الاعتراف بسيادة الدول في استخدام مواردها الطبيعية، والثاني هو عدم إلحاق الضرر بأراضي أخرى خاضعة لسيطرة دول أخرى أو بمناطق لا تخضع لسيطرة الدول، مثل أعالي البحار. يتمثل التحول في مبدأ السيادة في المادة 21 من إعلان ستوكهولم لعام 1972، التي أدرجت، مع تعديل طفيف، في المبدأ الثاني من إعلان ريو لعام 1992، الذي ينص على ما يلي: "للدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والتنموية، والمسؤولية عن ضمان ألا تسبب الأنشطة الخاضعة لولايتها أو سيطرتها أضرارا بالبيئة في دول أخرى أو في مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، يعد مبدأ السيادة أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي للبيئة. وفي القانون الدولي العام، يستند إلى القانون العرفي. وفي قضية مصهر تريل (الولايات المتحدة ضد كندا) المؤرخة 16 أبريل 1938 و11 مارس 1941، قضت المحكمة بأنه "وفقا لمبادئ القانون الدولي وقانون الولايات المتحدة، لا يحق لأي دولة استخدام أراضيها أو السماح باستخدامها بطريقة تسبب أضرارا بانبعاثات على

*التغيرات المناخية هي مظهر واضح لهذه الحقبة الجيولوجية الجديدة التي يصفها البعض بأنها الأنثروبوسين، وهي حقبة دخلت فيها البشرية منذ نهاية القرن الثامن عشر. وتتميز هذه الحقبة الجديدة بأن الإنسان أصبح قوة جيولوجية رئيسية. ويلاحظ "علماء الأنثروبوسين" أن التغيرات التي أحدثها الإنسان تشهد تسارعا كبيرا منذ =عام 1945. وتؤثر هذه التغيرات بشكل دائم على غلافنا الجوي: "ستبقى آثار عصرنا الحضري والصناعي والاستهلاكي والكيميائي والنووي لآلاف بل وملايين السنين في السجلات الجيولوجية للكوكب".

- Mathilde HAUTEREAU-BOUTONNET, Sandrine MALJEAN-DUBOIS, art-pré-cité, p.09.

أراضي دولة أخرى أو للممتلكات أو الأشخاص الموجودين فيها، عندما يكون الحادث خطيرا ويكون الضرر مثبتا بأدلة واضحة ومقنعة".[10] ويظهر تطور مفهوم السيادة في القانون الدولي للبيئة أن للدول الحق في حرية استخدام أراضيها، ولكن في الوقت نفسه، عليها التزام بعدم الإضرار بالدول أو المناطق الأخرى خارج حدود سيادتها. ويلزم مبدأ السيادة جميع الدول بالحفاظ على البيئة وحمايتها في مجملها، سواء بالنسبة للمناطق الواقعة على أراضيها أو بالنسبة للمناطق الواقعة خارج أي ولاية قضائية وطنية، مثل أعالي البحار أو القارة القطبية الجنوبية أو الفضاء الخارجي[11].

إن مبدأ السيادة كما نعرفه وكما هو وارد سواء في صكوك القانون الدولي العام أو في القانون الدولي البيئي مهدد بنوع من المخاطر غير المعروفة سابقا وهو ما يقودنا الى العنوان الآتي:

أ-احتمال المساس بالعناصر التأسيسية لسيادة الدولة

الدول ذات السيادة هي جوهر النظام القانوني الدولي. تقليديا، عرف القانون الدولي الدولة على أنها كيان يتألف من إقليم وأمة، يخضع لسلطة سياسية منظمة تسيطر على الإقليم ولديها القدرة على إقامة علاقات مع دول أخرى. تتمتع

[10]- Trail smelter case (United States, Canada) 16 April 1938 and 11 March 1941, VOLUME III pp. 1905-1982, RECUEIL DES SENTENCES ARBITRALES, REPORTS OF INTERNATIONAL ARBITRAL AWARDS: voir https://legal.un.org/riaa/cases/vol_III/1905-1982.pdf.

[11] - Poorhashemi, Abbas, art-pré-cité, pp.59.60.

الدولة بـ"السيادة"، وهو مفهوم قانوني يعبر عن استقلال السلطة السياسية. بعبارة أخرى، الدولة هي جماعة مستقلة منظمة على منطقة جغرافية محددة[12].

من السهل أن ندرك أن تأثير تغير المناخ يمكن أن يمس عناصر الدولة التأسيسية. أولا، يتأثر إقليم الدولة بالأحداث المناخية: الأحداث المتطرفة الشديدة أو الظواهر التي تغير على المدى الطويل أو القصير الأقاليم البرية والبحرية، مثل تآكل السواحل في المناطق الساحلية، والتصحر، وتحمض البحار... وبالطبع، فإن السؤال الأساسي حول الاختفاء التام للأراضي يطرح نفسه، مع احتمال تساؤل حول وجود الدول الجزرية التي من المحتمل أن تغمرها المياه على المدى الطويل أو القصير؟

ثم يتعرض السكان لتأثيرات الاحترار العالمي. حيث تمس صحة الإنسان أمراض عديدة،[13] لا سيما على الصعيد التنفسي و/أو الوعائي. وتظهر أمراض

[12] - Costi, Alberto. « URGENCE CLIMATIQUE : L'OBLIGATION DE PREVENIR LA DISPARITION DE L'ÉTAT. » *Revue québécoise de droit international,* numéro hors-série, janvier 2022, p. 234.

[13]- شعب الإسكيمو هو شعب الجليد البحري، إذا اختفى هذا الجليد، كيف يمكن أن يظل شعب الجليد البحري؟"، هكذا قال أحد قادة شعب نين في نوناتسيافوت، في لابرادور-**Nain du Nunatsiavut, au Labrador** -، الذي جمعت الجغرافية، أشلي كونسولو، شهادته لفيلمها الوثائقي**Attutauniujuk Nunami/Lament for the Land (2014).**، هذا الاقتباس هو مثال صارخ على الآثار العاطفية والثقافية لتغير المناخ في شمال كندا، والتي لا تقتصر على هذه المنطقة وحدها. هناك تعبيرات مماثلة عن الحزن البيئي (Cunsolo and Ellis, 2018) في مناطق جغرافية أخرى وفي أوقات أخرى (Demuth, 2019) ومجتمعات أخرى (Elliott, 2018) تعاني من أحد المظاهر الملموسة للأزمة البيئية الحالية: الجفاف حرائق ضخمة، فيضانات، أعاصير وتسونامي، تلوث بيئي، انخفاض التنوع البيولوجي، على سبيل المثال لا الحصر.

-في هذا السياق العابر للحدود الوطنية، يركز العدد الحالي من مجلة Frontières على مفهوم وتجارب الحزن على الأرض (solastalgie)، مع الأخذ في الاعتبار التغير المناخي وعواقبه المباشرة، بما في ذلك التفاوتات الاجتماعية

=والجغرافية في مواجهة الحزن. إن تناول هذه المسألة اليوم يتطلب إجراء تفكير نقدي حول الرأسمالية وأساليب الإنتاج، والاستعمار وآثاره، حتى لا يتم التقليل من تأثير النشاط البشري والأيديولوجيات التي توجهه على الكوكب. وبالتالي، فإن سولاستالجيا هنا تأتي بصيغة الجمع لتشهد على الطرق المختلفة لعيشها والتفكير فيها.

-ذكره لأول مرة عالم النفس جلين ألبريشت (2005) خلال مؤتمر عقد في مونتريال عام 2003 (Galway et al., 2019)، ثم تم تحديده في العديد من المقالات المتعلقة بالصحة العامة (Rigby et al., 2011; Connor et al., 2004) قبل أن ينتشر في العلوم الإنسانية والاجتماعية (Menatti et Casado da Rocha, 2016; Beery، 2014)، ويشتق مصطلح سولاستالجيا من الكلمة اللاتينية sōlācium التي تشير إلى التعزية أو الراحة، ومن اللاحقة algie التي توجد بشكل رئيسي في المجال الطبي كمؤشر على الألم أو المعاناة. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان ألبريشت يبحث عن كلمة مختلفة عن المفهوم الكلاسيكي للحنين إلى الماضي لتعبير عن الحزن والصدمة الناجمة عن التغيير الكامن أو المفاجئ في البيئة بسبب الحروب والكوارث الطبيعية أو الصناعية (Niemeyer and Uhl, 2024). تطور معنى المصطلح في السنوات الأخيرة، وأصبح مصطلح "سولاستالجيا" يشير اليوم بشكل أكبر إلى شكل من أشكال "القلق البيئي " (Desbiolles، 2020) أو "الكآبة البيئية" (Fevry، 2019) التي تتجلى في القلق من اختفاء بيئة المعيشة - الأراضي والمناظر الطبيعية والنظم البيئية والمساكن - وما يتبع ذلك من حزن (Elliott، 2018). بالإشارة بشكل أساسي، ولكن ليس حصريا، إلى تغير المناخ، تعرف السولاستالجيا "بشكل أولي وعام بأنها الحزن الناجم عن تغير وتدهور البيئة المحلية. وهو مفهوم جديد نسبيا، له أهمية خاصة في العلاقة بين البيئة والصحة ومكان العيش" (Galway et al., 2019, p. 2662). هذا التعريف، الذي ندين به لـ Galway وزملائه، مستمد من مراجعة الأدبيات حول هذا الموضوع ويربط السولاستالجيا بالعلاقة بين البيئة والصحة العقلية. وهو يكمل بذلك تعريف Albrecht (2005، ص. 45) الذي شدد، من جانبه، على الصلة الضمنية بالحنين إلى الوطن، وهو الشعور بالحنين الذي يشعر به الأفراد في سياق الهجرة: على عكس الأبعاد المكانية والزمانية المتفككة للحنين إلى الماضي، فإن الحزن على المكان يتعلق بظروف أخرى. إنه الألم الذي نشعر به عندما ندرك أن المكان الذي نعيش فيه ونحبه يتعرض لهجوم مباشر (الدمار المادي). وتظهر هذه الحالة من خلال الإضرار بمعنى المكان، وتآكل الشعور بالانتماء (الهوية) إلى مكان معين، والشعور بالأسى (الدمار النفسي) إزاء تحوله.

- Magali Uhl et Katharina Niemeyer, Solastalgies. Changements climatiques et deuils inégaux, Frontières Etude sur la mort, institut santé et société, université de Québec, canada, Volume 36, numéro 1, 2025, p.3.

جديدة من المحتمل أن تتطور. وتؤدي التغيرات في البيئة إلى تكاثر الكائنات الدقيقة المسببة للأمراض وانتشار الأمراض المنقولة. علاوة على ذلك، وبحسب تعرضها للمخاطر المناخية وقدرتها على التكيف، سيضطر بعض السكان إلى الهجرة.[14]

[14]-السيادة، وهي سلطة الدولة المستقلة في اتخاذ القرارات، تتعرض أو قد تتعرض للانتهاك بسبب الهجرات البشرية الداخلية أو الدولية الناجمة عن آثار تغير المناخ. ويشير مصطلح- المهاجرون المناخيون- إلى الأشخاص الذين يضطرون إلى النزوح بسبب آثار الاحترار المناخي على مناطق معيشتهم. أما مصطلح-اللاجئ المناخي-، الذي يستخدم كثيرا، فيبدو أقل ملاءمة؛ من ناحية، لأن مصطلح لاجئ يشير إلى وضع لا ينطبق، على الأقل في الوقت الحالي، إلا على طالبي اللجوء السياسي، ومن ناحية أخرى، لأن اللاجئ يقابل تقليديا المشرد الذي لا يعبر الحدود، في حين أن الأشخاص الذين يغادرون أماكن معيشتهم لأسباب مناخية غالبا ما يبقون على أراضي الدولة نفسها. كما أن مصطلح مهاجر يرتبط غالبا بعبور الحدود، ولكنه يمكن أن يشمل، بمعنى أوسع، الأشخاص المشردين، كما هو الحال في تعريف المنظمة الدولية للهجرة (IOM) للمهاجرين البيئيين، التي تعتبر الأشخاص أو المجموعات من الأشخاص الذين، لأسباب تتعلق أساسا بتغير بيئي مفاجئ أو تدريجي يؤثر سلبا على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، يضطرون إلى مغادرة منازلهم أو يغادرونها بمبادرتهم الخاصة، بشكل مؤقت أو نهائي، وبالتالي ينتقلون داخل بلدهم أو يغادرونه. يشمل هذا التصنيف للمهاجر البيئي، بالإضافة إلى ذلك، ضحايا جميع الأسباب البيئية، أي الأشخاص الذين يضطرون إلى النزوح نتيجة لزلزال أو ثوران بركاني أو بناء سد أو إنشاء حديقة وطنية. ومع ذلك، حتى بالنسبة للأشخاص الذين تم تحديدهم على أنهم -مهاجرون مناخيون-، نادرا ما تكون الأسباب المناخية هي العامل الوحيد الذي يدفعهم إلى الهجرة. غالبا ما ترتبط الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالأسباب المناخية. في الواقع، فإن العديد من حالات النزوح هذه مدفوعة بعدة أسباب من هذا القبيل، كما يؤكد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين بعد أن ذكرت في الجملة الأولى من مقدمته: "منذ أن كان العالم عالما، ينتقل البشر إما بحثا عن فرص واحتمالات اقتصادية جديدة، أو هربا من النزاعات المسلحة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والاضطهاد، والإرهاب، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو أخيرا كرد فعل على الآثار السلبية لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية (بعضها مرتبط بهذه التغيرات) أو عوامل بيئية أخرى. وقد تؤدي هذه العوامل إلى التصحر والتآكل والفيضانات والتملح... أي أن الهجرة غالبا ما تكون ناجمة عن فقدان الأراضي الصالحة للزراعة و/أو الموارد المائية- **الجمعية العامة للأمم المتحدة، "إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين"، 13 سبتمبر 2016، A/71/L.1، الفقرة 1.**ويشير الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره عن تغير المناخ وتأثيراته المحتملة على الأمن، إلى توقعات غير مؤكدة، ويتوقع أن عدد الأشخاص الذين قد يضطرون إلى الهجرة بسبب تغير المناخ وتدهور البيئة بحلول عام 2050 يتراوح بين 50 و350 مليون شخص/ **الأمين العام للأمم المتحدة، 11 سبتمبر2009، تقرير عن -تغير المناخ وتأثيراته المحتملة على الأمن- (A/64/350)، الفقرة 54.**

=- **André Moine, Les implications des migrations climatiques sur la souveraineté des États, Protection internationale du climat et souveraineté étatique, Vertigo, revue électronique en science de l'environnement, institut des sciences de l'environnement, Open Edition Journals, numéro 18-1, mai 2018, p.1.2.**

-ونضيف أن الهجرة الدولية وتأثيراتها على البلدان المضيفة في الآونة الأخيرة في صدارة الاهتمام العالمي. ولكن هناك إدراك متزايد بأن عدد الأشخاص الذين ينتقلون داخل بلدانهم يفوق بكثير عدد الآخرين. وهناك عدة أسباب - اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية - وراء هذه التحركات السكانية. ويبدو أن تغير المناخ أصبح الآن عاملا قويا في الهجرة الداخلية، حيث يدفع عددا متزايدا من الناس إلى مغادرة المناطق المعرضة للخطر في بلدانهم إلى مناطق أكثر قابلية للعيش من أجل بدء حياة جديدة. ويخلص تقرير البنك الدولي، الذي يغطي ثلاث مناطق، وهي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، والتي تمثل 55٪ من سكان البلدان النامية، إلى أن تغير المناخ سيدفع عشرات الملايين من الأشخاص إلى الهجرة داخل بلدانهم بحلول عام 2050. ويتوقع التقرير أنه في غياب تدابير ملموسة بشأن المناخ والتنمية، قد يضطر ما يزيد قليلا عن 143 مليون شخص - أي 2.8٪ من سكان هذه المناطق الثلاث - إلى النزوح داخل بلدانهم هربا من الآثار البطيئة لتغير المناخ. وسيغادر هؤلاء الأشخاص المناطق الأقل قابلية للعيش فيها، حيث المياه أكثر ندرة والإنتاجية الزراعية أقل، والمناطق المتضررة من ارتفاع مستوى سطح البحر وموجات العواصف. وستكون المناطق الأكثر فقرا والأكثر عرضة لتأثيرات المناخ هي الأكثر تضررا. بالتوازي مع ظهور بؤر الهجرة الداخلية والهجرة المناخية، ستكون لهذه الاتجاهات آثار كبيرة على القطاعات الحساسة للمناخ وعلى جودة البنية التحتية وأنظمة الرعاية الاجتماعية. ووفقا للتقرير، من المرجح أن تزداد الهجرة المناخية الداخلية حتى عام 2050 ثم تتسارع إذا لم يتم تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بشكل كبير وتنفيذ تدابير تنموية قوية.

- Kumari Rigaud, Kanta, Alex de Sherbinin, Bryan Jones, Jonas Bergmann, Viviane Clement, KaylyOber, Jacob Schewe, Susana Adamo, Brent McCusker, SilkeHeuser, et Amelia Midgley. 2018. Groundswell : se préparer aux migrations climatiques internes. Washington, Banque mondiale, p.5.

Pour plus d'information sur ce point de droit voir : Marie Schuller, réchauffement climatique et migration zoom sur un phénomène méconnu, collection « notes d'analyse », décembre 2016. Corentin Lelong, réfugiés climatiques : statut et traitement, mémoire présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtres ès arts (MA) en philosophie option recherche, département des arts et sciences, faculté de philosophie, université de Montréal, mai 2011. Hocine Zeghbib, les réfugiés environnementaux une catégorie juridique en devenir, revue homme et migration, cité nationale de l'histoire de l'immigration, novembre 2012.

أخيرا، يتجلى تأثير تراجع قدرة الحكومة على السيطرة على الأراضي الخاضعة لولايتها القضائية، بل وفقدانها لهذه القدرة، في عدة أشكال. تؤثر آثار تغير المناخ على الوجود المادي للأراضي (على سبيل المثال، تحت تأثير الغمر) وعلى وجود سكانها، مما يؤثر على قدرة الدولة على إدارة الأنشطة على أراضيها وممارسة حقوقها السيادية.

كما أن ذلك يطرح تساؤلات حول وظائفها الأساسية، مثل ضمان أمن مواطنيها على أراضيها الوطنية. غير أن القانون الدولي يفرض شرط فعالية الحكومة، أي القدرة على ممارسة وظائف الدولة بشكل فعلي، كشرط قانوني لوجود الدولة.

هل يمكننا حقا اعتبار أن دولة ما ذات سيادة إذا كانت غير قادرة على مواجهة المخاطر المناخية، لا سيما الأحداث الشديدة مثل الأعاصير، أو ظواهر مثل ارتفاع مستوى سطح البحر مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الغمر؟ وبالمثل، ألا ينتج عن فقدان أو تدمير العناصر المتحركة للأراضي فقدان للسيادة؟ في الواقع، يقدم يوخن سونل[15] العناصر المتحركة على أنها عناصر البيئة (الماء والهواء والتربة والحيوانات والنباتات) والموارد الطبيعية (الموارد الحية أو المعدنية والمواد العضوية الأحفورية...) في علاقتها بالأراضي. وبالتالي، فإن اختفاء التنوع البيولوجي أو استنفاد الموارد الطبيعية مثل المياه على سبيل المثال - وهي عملية

[15]- Jochen Sohnle est chercheur à l'Institut de Recherches sur l'Évolution de la Nation et de l'État (IRENEE, Lorraine) et président de la Société française du droit de l'environnement (section Est).

يساهم فيها الاحترار العالمي - يمثل خسارة لسيادة الدولة على العناصر التي تقطن أو تمر عبر أراضيها وكذلك على العناصر التي تشكل أراضيها.[16]

ب-مصطلح السيادة المعدلة أو البديل لمواجهة المحتوم

يتمحور السؤال المركزي الآن هو حول معرفة ما إذا كان الاحتباس الحراري له آثار ليس فقط على العناصر المكونة للدولة، ولكن أيضا على طرق التعبير عن سيادة الدولة. تاريخيا، تعتبر سيادة الدولة مرادفة لاستقلالها، الذي يسمح لها بالتعبير عن إرادتها وبناء التزاماتها الدولية.

ومع ذلك، فإن المفاوضات المناخية التي أدت إلى اعتماد اتفاق باريس بشأن المناخ[17] تظهر بعض التطورات في البنية المعيارية للمعاهدة، وفي مبادئ

[16]- Sohnle, Jochen. « Les éléments territoriaux naturels mobiles subissant les conséquences du changement climatique : esquisse d'un régime de droit international en devenir. » *Vertigo*, volume 18, numéro 1, mai 2018.

[17]- أولا، كان للقانون الدستوري الأمريكي ومطالب العديد من البلدان الناشئة تأثيرا كبير على الشكل الذي اتخذه اتفاق باريس، وربما تكون هذه هي الملاحظة الأولى التي يمكننا إبداؤها بشأن المساواة بين الدول في المفاوضات. على الرغم من أن مبدأ المساواة السيادية بين الدول منصوص عليه رسميا في القانون الدولي في ميثاق الأمم المتحدة (المادة 1/2)، إلا أن هذه الدول غير متساوية في الواقع. فقد تم تحديد الشكل القانوني للاتفاقية من قبل الدول المتقدمة، بدعم من بعض الدول الناشئة. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق باريس يحمل عنوان "اتفاق" وليس "بروتوكول"، وذلك لتجنب إثارة ذكريات بروتوكول كيوتو لدى منتقديه، ولكنه في الواقع معاهدة. هذه المعاهدة، وفقا للقانونيين الأمريكيين، ليست معاهدة بالمعنى الدستوري الأمريكي، ولكن يمكن اعتبارها "اتفاقا تنفيذيا". هاتان الفئتان من القانون الأمريكي تقابلان المعاهدات في القانون الدولي. ومع ذلك، فإن التصديق على "معاهدة" يجب أن يوافق عليه مجلس الشيوخ، الذي يسيطر عليه حاليا الجمهوريون الذين يعارضون بشدة مثل هذا الاتفاق، في حين أن "الاتفاق التنفيذي" يمكن أن يدخل حيز التنفيذ بمجرد قرار من الرئيس (Henkin، 1996؛ Henkin، 1986؛ Bodansky و Day O'Connor، 2015). وبالتالي، فإن اتفاق باريس هو "اتفاق تنفيذي"

العمل والمبادئ العامة، وتعيد طرح مسألة التعددية الأممية. كما تظهر هذه المفاوضات انفتاحا على أطراف أخرى غير الدول. وأخيرا، فإن نتائج مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP 21) تثير تساؤلات حول المفهوم التقليدي للمساواة السيادية والسيادة الاقتصادية.

تترتب على سيادة الدولة قدرة الدولة على المشاركة في وضع القواعد الدولية. فهي تقرر الخضوع لقواعد القانون الدولي، وهذا هو التعبير الحقيقي عن سيادتها. ومن مصادر القانون الدولي الاتفاق على الإرادة المعبر عنه في إطار اتفاقي. ويمثل اتفاق باريس اتفاقا بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، والدول هي الجهات الرئيسية التي تقع عليها الالتزامات المنصوص عليها في هذا المعاهدة. وبهذا المعنى، فإنه يمثل تعبيرا عن سيادة الدول التي وقعت عليه. ومع ذلك، يجب قراءة هذا الاتفاق في ضوء القرار المصاحب له المؤرخ 19 ديسمبر 2015. وبالتالي، فإنها تمثل بنية معيارية خاصة يجب أخذها في الاعتبار، كما يوضح إيف بيتي،[18] وتدقق صوفي لافاليه أن هذا القرار سيلعب دورا حاسما في الدورات المقبلة لمؤتمرات الأطراف. وبالطبع، فإن القيمة القانونية لهذين النصين ليست متماثلة، فالقرار له أثر فوري، في حين أن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يخضع لشروط صارمة. لكن هذا التداخل بين

ينفذ الالتزامات التي سبق أن وافقت عليها الولايات المتحدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولن يتطلب التصديق عليه موافقة مجلس الشيوخ.

- Lavallée, Sophie. « Quelques réflexions sur l'Accord de Paris et la souveraineté économique des États. » *Vertigo,* volume 18, numéro 1, mai 2018, p.6.7.

[18] - Petit, Yves. « Rapport introductif « La lutte contre le réchauffement climatique après l'Accord de Paris : quelles perspectives ? ». » *Vertigo*, volume 18, numéro 1, mai 2018.

النصين تمت الموافقة عليه من قبل الدول الأطراف. وهو يعكس توافقا تم التوصل إليه عن طريق التفاوض[19].

وتتجلى صيغة أخرى من صيغ التعبير عن سيادة الدولة في قدرتها على تطوير التعاون الدولي، لا سيما في إطار متعدد الأطراف. إذا كان يوخن سونل يميز بين مبدأ التعاون في الأوقات العادية، الذي يرى أنه يتوافق مع المبدأ المنصوص عليه في الصكوك الدولية المتعلقة بالمناخ، ومبدأ التعاون في حالات الطوارئ (لا سيما تلك التي تسببها أو تفاقمها آثار تغير المناخ)، فإن ميلاني دوبوي تعمل على تحليل إعادة إطلاق عملية الأمم المتحدة في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين. وهي تعتبر أن الحل المقترح في اتفاق باريس يجمع بين احترام السيادة والطابع الملزم

[19]- لماذا يسبق اتفاق باريس هذا القرار وما هي الآثار القانونية لوجود هذا القرار؟ إن القيود نفسها التي يفرضها القانون الدستوري الأمريكي هي التي تفسر سبب سبق اتفاق باريس بقرار من 22 صفحة، يمثل أكثر من نصف النص المعتمد في باريس، الذي يضم 39 صفحة في المجموع. وقد تمثل دور القرار في "توضيح أحكام" اتفاق باريس، إذا جاز التعبير. على سبيل المثال، ينص القرار على حد أدنى سنوي قدره 100 مليار دولار للتفاوض على هدف مالي سيطبق اعتبارا من عام 2025، في حين أن الاتفاق نفسه لا ينص على أي رقم. وبهذا المعنى، فإن هذا القرار الذي يسبق اتفاق باريس هو الذي سيوجه الدورات القادمة لمؤتمر الأطراف، من أجل وضع جدول أعمال =المفاوضات القادمة بشأن المناخ. هناك عدد من العناصر الملزمة قانونا، وهي أساسا نظام المساءلة بأكمله الذي يستند إلى مطالبة الدول بتقديم أهداف، والإبلاغ عنها، وتحقيق تقدم فيها كل خمس سنوات، والامتثال للقواعد المختلفة لحساب الانبعاثات، ولكنه اقترح ألا تكون الأهداف نفسها التزامات بنتائج. هذه هي البنية الأساسية لاتفاق باريس، وهو اتفاق هجين، وشكل أصلي للتوافق مع القانون الدستوري للولايات المتحدة، ولكن أيضا مع مطالب العديد من البلدان - بما في ذلك الهند - التي لم ترغب في إدراج أهداف التخفيف في الاتفاق نفسه. هذه الصيغة مرنة ولا تبدو أنها تشكل عبئا ثقيلا على السيادة الاقتصادية للدول ككل.

-Lavallée, Sophie. Art. Précité, p.7.

المحتمل للمعاهدة بطريقة مرنة بما يكفي للحصول على تأييد المجتمع الدولي وبالتالي اتفاق ذي بعد عالمي[20].

ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى فتح باب المفاوضات أمام أطراف أخرى غير الدول، ولا سيما السلطات المحلية والقطاع الخاص اللذين يتأثران بشكل مباشر بالاتفاقية. وتهدف المادة 4/6 من اتفاقية باريس إلى إنشاء آلية للتنمية النظيفة تجمع بين "مشاركة الكيانات العامة والخاصة في هذا الجهد". لذلك، نلاحظ بشكل دقيق إلى حد ما احترام بل وتعزيز إرادة الدولة في المفاوضات الدولية بشأن المناخ، والتي يعد اتفاق باريس أحد أهم نتائجها، والمكانة المتزايدة الممنوحة لأطراف أخرى في وضع المعايير.

وبالتالي، فإن محتوى الاتفاقية يحترم الى درجة كبيرة مبدأ السيادة، مع الحرص على أن تستند الالتزامات إلى إرادة الدولة وليس إلى إكراه وضغط آليات المساءلة. والنهج المتبع في الاتفاقية هو نهج تحفيزي، مع آليات للمتابعة والشفافية لضمان احترام الالتزامات التي حددتها الدول لنفسها.

إن السعي إلى تحقيق الإنصاف بين البلدان، الذي يتطلب مراعاة مستوى تنميتها وبالتالي قدرتها على بذل جهود التكيف والتخفيف، يؤدي إلى التساؤل عن جانب معين من السيادة، وهو السيادة الاقتصادية.

[20] - Mélanie Dubuy. Le multilatéralisme onusien à l'épreuve de la gouvernance climatique. Vertigo : La revue électronique en sciences de l'environnement, 2018, Protection internationale du climat et souveraineté étatique, 18 (1), p.9.

تحلل صوفي لافالي اتفاقية باريس من هذا المنظور لمعرفة ما إذا كانت تحترم السيادة الاقتصادية للدول أم لا. وهي تخلص إلى نتيجة متباينة، مشيرة إلى عدد من نقاط الضعف في الاتفاقية من حيث آليات التنفيذ، ولا سيما الآليات المالية.

ويتبين من التحليلات التي أجراها المؤلفون أن القانون الدولي الذي يحدد النظام المناخي الدولي الحالي يظل في الأساس قانونا بين الدول قائم على احترام إرادة الدولة واستقلالها. وتتجلى الشكوك بالأحرى في القدرة الفعلية للدولة على مواجهة الآثار المناخية التي يمكن أن تضر بعناصرها التأسيسية وتتجاوز الوسائل المتاحة من خلال تعاون دولي غير مطور بما يكفي لمواجهة التحديات المناخية. فهل تعتبر سيادة الدولة عائقا أمام الحماية الشاملة للمناخ؟[21]

ثانيا: حماية المناخ في مواجهة سيادة الدولة

إذا كانت المساهمات في مؤتمر باريس تثبت أن الاحترار العالمي يؤثر على شروط وممارسات سيادة الدولة، بدليل أن ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية سيؤدي إلى تفاقم التحديات التي تواجهها الدول بالفعل. فمن شأنه أن يزيد من الهجرات المناخية داخل الدول نفسها أو داخل المنطقة الجغرافية نفسها: فبحلول عام 2050، قد يضطر أكثر من مائتي مليون شخص (نصفهم في إفريقيا) إلى النزوح هربا من الظروف المناخية المتدهورة. في تقريرها الأخير عن الهجرة العالمية، تشير المنظمة الدولية للهجرة إلى وجود علاقة بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتنقل الدولي. كما أن تسارع تغير المناخ وتدهور البيئة يشكلان

[21]- **Agnès** Michelot, **art-pré-cité, p.4.5.**

تهديدا للصحة. فوفقا لمنظمة الصحة العالمية "تتزايد حدة الظواهر الجوية العنيفة والتلوث الجوي والكيميائي وانتهاكات الميكروبات للحاجز بين الحيوان والإنسان والأمراض الوبائية الحساسة للمناخ في جميع أنحاء العالم، مع تأثير غير متناسب في المناطق المعرضة للخطر بشكل خاص، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية". في حين أن 2 مليار شخص لا يحصلون حاليا على مياه صالحة للشرب، وأن هناك 600 مليون حالة إصابة بالعدوى الغذائية في المتوسط سنويا (40٪ منها تخص أطفالا دون سن الخامسة، مما يتسبب في وفاة 125 ألف طفل سنويا)، فمن المخيف أن تؤدي الظواهر المناخية المتطرفة وتدهور البيئة المرتبط بالمناخ إلى تفاقم مخاطر الإصابة بالأمراض المعدية. كما أن ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات قد يؤثران على الأمن الغذائي في بعض المناطق ويؤديان إلى تفاقم ظاهرة المجاعة التي يعاني منها بالفعل 700 إلى 800 مليون شخص في العالم (بشكل رئيسي في إفريقيا وآسيا). بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تزايد هطول الأمطار في بعض المناطق إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض المنقولة (التي تسبب حاليا 700,000 حالة وفاة سنويا). وقد خلص تقييم أجرته منظمة الصحة العالمية في عام 2014 حول تأثير تغير المناخ على الصحة إلى أن هذا التغير قد يتسبب في وفاة 250 ألف شخص إضافي سنويا بحلول عام 2030. في ضوء هذه العوامل، من المتوقع أن يشكل التحدي الذي يطرحه تغير المناخ عبئا كبيرا على ممارسة السيادة في العقود القادمة[22].

[22] -- Conseil d'Etat, étude annuelle 2024 , La souveraineté, p.337.

كما أن ما ناقشناه سابقا يطرح سؤالا عكسيا حول قدرة سيادة الدولة على دعم حماية المناخ. ألا تشكل الدولة ذات السيادة، بممارستها لسيادتها، عائقا أمام وضع نظام مناخي طموح يخدم المصلحة العليا للبشرية؟ ألا ينبغي أيضا اعتبار أن القضايا المناخية تسمح بتجاوز آليات وأهداف القانون الدولي القائم حصرا على مصالح الدول؟

أ-السيادة بصورتها التقليدية تحد من الطموحات المناخية:

تبعا لكون الدولة قلب عملية وضع النظام المناخي الدولي، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو حدود قدرتها على تجاوز مصالحها الوطنية لدعم التزامات طموحة لحماية المناخ على المستوى العالمي.

تشرح صوفي لافاليه[23] موقف بعض الدول خلال مفاوضات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، ولا سيما موقف الدول النفطية التي عرقلت الاعتراف بمفهوم الحياد الكربوني. وقد عارضت هذه البلدان نفسها الالتزام بأهداف محددة لخفض

[23]-Lavallée, Sophie. « Quelques réflexions sur l'Accord de Paris et la souveraineté économique des États. » *Vertigo,* volume 18, numéro 1, mai 2018.

انبعاثات الغازات الدفيئة، على الرغم من أن هذه الأهداف كانت مدرجة في النص الأصلي للاتفاقية. ويظهر هذا التراجع عن المساهمات الطوعية وعدم الالتزام بالمساهمات التي تم الاتفاق عليها بشكل جماعي ودعمها بعملية عقوبات، حدود عملية وضع نظام دولي للمناخ بين الدول. فاتفاق باريس، على عكس بروتوكول كيوتو، ينص على إجراء يهدف إلى تسهيل تنفيذ الاتفاق وتعزيز الامتثال له، ولكنه لا ينص على فرض عقوبات في حالة عدم الامتثال. ويبقى هذا الإجراء وفيا لروح نص الاتفاق القائم على الالتزام الطوعي للدول ورفض وضع آليات للمساءلة قد تؤدي إلى دفع تعويضات. علاوة على ذلك، تركز آلية الرقابة المنصوص عليها في المادة 15 على التسهيل وتعمل بطريقة "غير اتهامية وغير عقابية". يوضح محتوى الاتفاق بوضوح أن هدف الوصول إلى عتبة 1.5 درجة مئوية أو حتى 2 درجة مئوية يتطلب حشد جهود أكبر بكثير للتخلص من الوقود الأحفوري. وتهدد عواقب ضعف هذه الالتزامات سيادة البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ[24] وحقوق الإنسان لسكانها. كما أنها تضع سيادة هذه الدول الاقتصادية موضع تساؤل.

[24]-وكما تشير اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (CCNUCC) التي اعتمدت في ختام قمة ريو في عام 1992، فإن بعض الأقاليم معرضة بشكل خاص لتغير المناخ : البلدان المنخفضة الارتفاع وغيرها من البلدان الجزرية الصغيرة، وكذلك البلدان ذات المناطق الساحلية المنخفضة الارتفاع، التي تتعرض بشكل مباشر لارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل. ويزداد هذا التهديد خطورة لأن هذه الأقاليم لا تملك سوى هامش ضئيل للتكيف مع تغير المناخ، كما أن مستوى تنميتها غالبا ما يكون متدنيا وهي حالة هشة تعكسها فكرة الدول الجزرية الصغيرة النامية **(Small Islands Developing States)** المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويتخذ الانتهاك لسيادة هذه الدول أبعاداً مختلفة: أولا، البعد الإقليمي المرتبط بخطر غمر هذه الجزر بالفيضانات، لا سيما في حالة الجزر المرجانية التي لا ترتفع سوى بضعة أمتار فوق مستوى سطح البحر؛ ثانيا، البعد الاقتصادي المرتبط بالخطر الذي يشكله تدهور النظم الإيكولوجية البرية والبحرية (لا سيما الشعاب المرجانية) أو حتى فقدانها بشكل لا رجعة فيه على الأنشطة البشرية؛ وأخيرا، البعد الرمزي في مواجهة عواقب هذه التغيرات على الهوية الثقافية للشعوب المعنية. وبالنسبة لهذه المجتمعات الجزرية،

إن سيادة الدولة، إذا بقيت في صميم عملية وضع النظام الدولي للمناخ، تبدو وكأنها تحكم على هذا الأخير بتوافق آراء لا يساعد على إحراز تقدم ملحوظ في مجال الجهود الرامية إلى خفض غازات الدفيئة. وتبدو الوسائل المتاحة غير كافية بشكل واضح لمواجهة التحديات المناخية العالمية، لأنها لا تزال تصمم وتختار وتبنى في المقام الأول على مستوى الدولة، مع مراعاة قدراتها المختلفة في ضوء

فإن خصائص الدولة ذات السيادة نفسها (الأراضي، والحكومة، والسكان) هي التي تتعرض للخطر. هناك أربع دول معرضة للخطر بشكل خاص لأنها تتكون حصريا (أو شبه حصريا) من جزر وجزر مرجانية [...] يقل ارتفاعها عن 10 أمتار، بل وحتى 5 أمتار. وهذه الدول هي توفالو وكيريباتي وجزر مارشال وجزر المالديف. في توفالو، من المتوقع أن تغمر المياه نصف العاصمة فوغافالي بحلول عام 2050، وأن 95٪ من الأراضي ستغمرها موجات المد العالية المتكررة. كما أن الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار معرضة لتأثيرات الاحترار المناخي. ورغم أن خطر الغمر ليس بنفس الحدة التي تشهدها الجزر المذكورة أعلاه، فإن صلاحيتها للسكن ومرونتها قد تتأثران مع ذلك: "يجب [في الواقع] توقع حدوث أضرار تدريجية (بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر) ومتقطعة (بسبب الأحداث المتطرفة) [...]، وبالتالي خسائر مادية واقتصادية أكبر مما هي عليه اليوم. وتتعرض المراكز الحضرية لخطر أضرار جسيمة: قيمة الأصول الثابتة التي ستتأثر، وقيمة الخدمات الاقتصادية أو البيولوجية المرتبطة بها التي ستتعطل، وما إلى ذلك .من أجل الاستعداد لهذه المخاطر، وضعت المناطق المعنية استراتيجيات للتكيف تتمثل على سبيل المثال في رفع مستوى المساكن والبنى التحتية الحيوية لتكون أعلى من مستويات سطح البحر القصوى (بورتوريكو، الفلبين) أو إنشاء مساحات اصطناعية أعلى من المساحات الطبيعية (سدود محلية أو جزر اصطناعية مثل هولهومالي في جزر المالديف وكيريباتي وبولينيزيا الفرنسية). وتتمثل الحلول الأخرى في استخدام الشعاب الاصطناعية (الجمهورية الدومينيكية، أنتيغوا، غرينادا، جزر كايمان، موريشيوس، جزر المالديف)، أو إعادة ردم الشواطئ بالرمل (بربادوس، جزر المالديف، موريشيوس) أو استعادة غابات المانغروف (فيجي، موريشيوس، سيشيل). وتقوم بعض الجزر بإعادة توطين السكان، البنى التحتية والأنشطة الاقتصادية المهددة إلى مناطق داخلية أكثر أمانا (مثل فيجي مع إعادة توطين قرية ناريكوسو، وجزر كارتريت في بابوا غينيا الجديدة التي تم =إجلاء سكانها في عام 2005، أو شراء كيريباتي 20 كيلومترا مربعا من الأراضي في فيجي في عام 2014). لكن الظروف المناخية تدفع سكان هذه الأراضي إلى الهجرة ببساطة إلى بلدان أخرى.

في النهاية، يطرح السؤال حول استمرارية سيادة الدول التي فقدت أراضيها صلاحيتها للسكن. ويضاعف القانونيون والسياسيون من ابتكاراتهم لتصور الظروف التي يمكن في ظلها لهذه الدول والشعوب الجزرية أن تواصل ممارسة سيادتها على الموارد الطبيعية المرتبطة بأراضيها، بعد هجرتها إلى دول أخرى (مفهوم الدولة المجردة من أراضيها أو الدولة خارج الموقع).

- Conseil d'Etat, étude annuelle 2024, La souveraineté, pp.335.336.337.

السياسات الوطنية المختلفة. ويمثل رمز هذا النهج هو التقييم العالمي المنصوص عليه في المادة 3/14 من الاتفاقية، والذي تهدف نتائجه إلى تزويد الأطراف بمعلومات تساعدها على تحديث وتعزيز تدابيرها وفقا للطرق المحددة على الصعيد الوطني.[25]

ب-مسألة المناخ تتجاوزحدود القانون الدولي

تفرض قضية المناخ أساليب جديدة للتعاون ومفاهيم ومبادئ قانونية حديثة، فضلا عن التفكير بشكل واسع النطاق في شروط الحوكمة العالمية للمناخ، إن ممارسة السيادة على إقليم وسكان معينين، أي في إطار حدود معينة، تواجه اليوم تحديات تتجاوز هذه الحدود. وسواء كانت هذه التحديات متعلقة بالمناخ موضوع دراستنا أو ديموغرافية أو متعلقة بالهجرة أو بالصحة أو بالمساحات التي لا حدود لها (أعالي البحار، الغلاف الجوي، الفضاء، ...)، فإنها تكتسب بعدا عالميا لا تستطيع الدول، بمفردها، السيطرة عليه[26].

يبرز إيف بتيت[27] تجديد مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة الذي يغذي عمليا جميع أحكام اتفاق باريس، ويثري هذا المبدأ أشكال جديدة من التباين الأكثر دقة وفقا للالتزامات التي تتعهد بها كل دولة في كل حكم. علاوة على ذلك، يؤدي نظام الالتزام في شكل مساهمات وطنية إلى إحداث فروق كبيرة بين الدول. ويشير إيف بتيت أيضا إلى مبدأ تقدم جهود جميع الأطراف، حيث يجب أن تتوافق كل

[25] - **Agnès** Michelot, art-pré-cité, pp.5.6.

[26]- Conseil d'Etat, étude annuelle 2024 , La souveraineté, p.323.

[27] - Petit, Yves. « Rapport introductif « La lutte contre le réchauffement climatique après l'Accord de Paris : quelles perspectives ? ». » *Vertigo*, volume 18, numéro 1, mai 2018.

مساهمة وطنية مع تقدم مقارنة بالمساهمة السابقة. ومن شأن الجمع بين هذين المبدأين أن يتيح مراعاة الاختلافات بين البلدان ووضع التزامات مناخية تراعي في الوقت نفسه الأهداف المراد تحقيقها والاختلافات في التنمية والقابلية للتأثر.

وقد يفتح المفهوم الجديد للعدالة المناخية الذي أدرج في ديباجة الاتفاقية (الفقرة 13) الباب أمام اتخاذ التزامات على المستوى فوق الوطني، لكنه للأسف غير محدد ومعترف به، من قبل بعض الثقافات دون الدول. ومع ذلك، يمكن أن يفتح الباب لتفسيرات أوسع للاتفاقية من حيث مبدأ الإنصاف ويرتبط بمفهوم الاهتمام المشترك للبشرية لتطوير محتواه القانوني من أجل حماية الحق في بيئة صحية.

تظهر هذه العناصر القليلة أن القضايا المناخية تدفع الدول إلى إجراء ابتكارات قانونية، حتى لو كانت محدودة نسبيا وتخضع دائما لإرادتها. وللدفاع عن فكرة أن قضية المناخ تؤدي إلى تجاوز القانون الدولي، ينبغي الذهاب إلى أبعد من ذلك وإثبات أنها تؤدي إلى تطوير نماذج جديدة للتعاون المعزز أو إلى الانخراط في حوكمة مناخية عالمية جديدة أكثر طموحا من المبادرات التي تقودها التعددية التقليدية للأمم المتحدة. فمواضيع بالغة الأهمية مثل رعاية و/أو وضع النازحين

بسبب تغير المناخ[28] تميل إلى الفرض على المجتمع الدولي النظر في صكوك قانونية جديدة لا يكون احترام مبدأ السيادة هو الإطار الرئيسي لها[29].

تحدد الدول، "بكل سيادة"، من يمكنه الوصول إلى أراضيها. لذلك، يجب على المهاجرين المناخيين، مثلهم مثل الآخرين، أن يجدوا بابا حكوميا مفتوحا لهم. قد يكون هذا الباب مفتوحا لأن الدولة تختار، على أساس كل حالة على حدي، استقبال أشخاص على أراضيها أو لأنها التزمت بذلك بموجب اتفاقية دولية كما هو الحال بالنسبة لطالبي اللجوء، إذ لا توجد حاليا أي اتفاقية دولية تنص على حق المهاجرين المناخيين في اللجوء، ولا على أي وضع خاص بهم. ويلاحظ موريل ودي مور في هذا الصدد:" في الواقع، تؤثر الهجرة الدولية على الامتياز الوطني المهم المتمثل في تحديد من يمكنه دخول أراضي بلد ما. لذا، فإن قرار الدول بتسهيل الهجرة الدولية كإجراء للتكيف يظل مسألة سيادة وطنية يجب معالجتها من خلال القوانين والسياسات المتعلقة بالهجرة على المستوى الوطني أو الإقليمي، وليس من خلال القانون الدولي للبيئة [...]".[30] وبالنسبة للمفوضية السامية للأمم المتحدة

[28]- إن النتيجة الأولى لتغير المناخ الذي يؤثر على صلاحية الدولة للسكن هي تدفق الهجرة الذي ينتج عن ذلك، وبالتوازي مع ذلك، فإن الوصول إلى أراضي الدولة يكون عادة مشروطا أو مغلقا أمام هؤلاء المهاجرين وغيرهم من الأجانب. ومع ذلك، فإن الاستمرار في عرقلة تدفقات الهجرة باسم السيادة الوطنية للدول لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تسريع الفقر، مما يؤدي إلى النزوح على نطاق أوسع، والهجرة غير الشرعية، وأزمات الهجرة. وبالتالي، تفرض الهجرة المناخية على الدول المعنية، أو ما يسمى بالدول المضيفة، وضع سياسة تجاهها، وربما إجراء تعديلات مؤسسية لاستيعاب وجودها.

- **André** Moine, art-pré-cité, p.10.

[29] - **Agnès** Michelot, art-pré-cité, p.5.6.

[30] - Michèle Morel and Nicole de Moor, Migrations climatiques : quel rôle pour le droit international ? Cultures & Conflits, 2012, 88 (4), p.67.

لشؤون اللاجئين،" من الناحية المثالية، ستحدد الاتفاقات الشاملة المتعددة الأطراف الأماكن التي يسمح لهذه الفئات السكانية بالانتقال إليها والأسس القانونية لذلك، فضلا عن وضعهم القانوني". وينبغي أن تنص هذه الاتفاقات، التي يطالب بها البعض، على آليات للاستقبال والتجنيس والاستقرار في الأراضي، نظرا لأن العودة إلى البلد الأصلي تكون عادة مستحيلة بشكل نهائي. ويتفق معظم المراقبين على أن اتفاقية من هذا القبيل ليست على جدول الأعمال، فهناك العديد من العقبات التي تحول دون اعتمادها، إلى جانب الوقت الطويل الذي يتطلبه ذلك. ولا ترغب الدول عموما في الالتزام في مجال الهجرة، لأن ذلك من شأنه أن ينتقص من قدرتها على اتخاذ القرارات في مجال يعتبر من اختصاصها الحصري. كما أن مثل هذه المعاهدة تفترض أن يتفق الموقعون عليها على الحالات المعنية، والمخاطر التي تبرر الطلب، ودرجة الخطر، وعدد الأشخاص المقبولين، ومدة الحماية، والبلدان المضيفة المحتملة، والمقابل الذي ستحصل عليه هذه الدول، وما إذا كان سيتم أخذ المساحة الداخلية الصالحة للسكن في الاعتبار أم لا، وما إلى ذلك. ومن ثم، فمن المؤكد أن المفاوضات ستكون طويلة ومعقدة. علاوة على ذلك، فإن هذا الالتزام التعاهدي سيفرض التزامات على الدول الموقعة قد تؤدي إلى تحميلها المسؤولية في حالة عدم الامتثال لها، وهو ما تتردد في قبوله. ومن بين "المخاوف السيادية" الأخرى، أن الاتفاقية قد تعترف أيضا بالحقوق الذاتية للمهاجرين المناخيين وتحدد ما إذا كانت هذه الحقوق فردية و/أو جماعية.[31]

[31] - André Moine, art-pré-cité, p.10.

في غياب مثل هذه الاتفاقية، يجد المهاجر المناخي الذي يرغب في دخول أراضي دولة أخرى نفسه في نفس الوضع الذي يجد فيه أي فرد، غير محمي بوضع خاص يصل إلى أراضي دولة لا يحمل جنسيتها. ويستثنى من ذلك إذا ما اعتمدت تلك الدولة من تلقاء نفسها تشريعات خاصة بهؤلاء المهاجرين. وهكذا، أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قرار سيادي وضع الحماية المؤقتة (**TPS**)[32] للأشخاص ضحايا الحروب أو الكوارث الطبيعية الموجودين على أراضيها. على سبيل المثال، في 15 يناير 2010، وتبعا للزلزال الذي ضرب هايتي، منحت الولايات المتحدة وضع الحماية المؤقتة لجميع الهايتيين المقيمين في الولايات المتحدة لمدة ثمانية عشر شهرا. كما اعتمد الاتحاد الأوروبي في عام 2001 توجيها يتعلق بالمعايير الدنيا لمنح الحماية المؤقتة في حالة تدفق أعداد كبيرة من النازحين. وينص هذا التوجيه على "إجراء استثنائي في حالات وصول أعداد كبيرة من الرعايا الأجانب إلى الاتحاد الأوروبي الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم، لا سيما بسبب الحرب أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان". لم يتم حتى الآن تنفيذ هذا التوجيه، وبما أن الهجرة البيئية لا تشكل حاليا أولوية سياسية للاتحاد الأوروبي[33]، لا يبدو أن هناك مكانا للتهجير المناخي في نظام اللجوء الأوروبي الحالي.

[32] - Temporary Protected Status Designated Country: Haiti. Pour plus d'information sur le programme TPS Voir : https://www.uscis.gov/humanitarian/temporary-protected-status/temporary-protected-status-designated-country-haiti.

[33] - في حين يغادر ملايين اللاجئين الأوكرانيين بلدهم الذي دمرته القنابل، يبدو أن الحديث عن النزوح البيئي أمر ثانوي في سياق الهجرة غير المسبوق هذا في القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن هذا الصراع يكشف بشكل صارخ عن اعتمادنا على الطاقة، وعواقب الخيارات المتخذة في مجال مكافحة تغير المناخ، والآثار المترتبة على الأمن الغذائي، والتأثيرات الجانبية على سكان بلدان الشمال والجنوب. وتذكرنا هذه الحرب قبل كل شيء بأن الطوارئ المناخية تشكل تهديدا كبيرا يصعب على الحوكمة العالمية والأوروبية مواجهته بشكل

يقترح الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير قدمه في أبريل 2016 بعنوان" **الأمن والكرامة**: إدارة النزوح الجماعي للاجئين والمهاجرين"، الذي يتعلق بجميع المهاجرين، عددا من المسارات في هذا الاتجاه داخل الأمم المتحدة، بحيث يقترح فرضية مبدأ دولي للمساعدة البيئية، على غرار مبدأ المساعدة الإنسانية، دون أن يتم حتى الآن إقرار محتواه أو قيمته القانونية. علاوة على ذلك، تم تصور المساعدة الإنسانية حتى الآن على أنها مساهمة من الدولة المساعدة إلى الدولة المتلقية للمساعدة وليس كعرض لاستقبال الضحايا من رعايا هذه الأخيرة[34].

الخاتمة

مباشر. تم توثيق حالة الطوارئ المناخية بشكل واسع في تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. من بين الآثار المختلفة للتغيرات البيئية العالمية على المجتمعات البشرية، فإن تنقل السكان - سواء كان مؤقتا أو نهائيا، داخليا أو دوليا - مقلق بشكل خاص، وذلك بسبب الأوضاع الإنسانية التي سيؤدي إليها وكذلك بسبب عدم الاستقرار الذي سيتسبب فيه على الصعيدين السياسي والأمني في الدول. تتحسن البيانات المتعلقة بسيناريوهات الهجرة، وتشير المعرفة العلمية المجمعة في تقرير الفريق الثاني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادر في عام 2022 إلى أن معظم حالات التنقل البشري ستظل داخلية وليست عبر الحدود، دون تقديم توقعات رقمية دقيقة بحيث يتعذر توقعها على مدى العقود المقبلة. ويشير التقرير أيضا إلى حالات المعاناة الإنسانية الشديدة التي تلوح في الأفق مع مصير الأشخاص العالقين في أماكنهم الذين يرغبون في الهجرة استجابة لتغير المناخ، ولكنهم لا يستطيعون ذلك. باختصار، تتجلى أمام أعيننا بوضوح التفاوتات الاجتماعية-البيئية والفئات الضعيفة المعرضة للآثار الضارة لتغير المناخ وتدابير الاستجابة له، حيث تنذر الهجرات المناخية بحدوث **"فصل عنصري مناخي"** حقيقي.

-Christel Cournil. Les migrations environnementales, angle mort de la gouvernance internationale et européenne. Asile et migration, Quelle responsabilité et quelle solidarité, Mare et Martin, 2023, pp.103-123.

[34] - **André** Moine, art-pré-cité, p.11.

في الختام، يبدو أن مسألة السيادة في وضع النظام المناخي الدولي مسألة لا مفر منها، لأنها متأصلة في القانون الدولي. أما القانون الدولي للبيئة فيستند باستمرار إلى مبدأ سيادة الدولة لتطوير أهدافه الخاصة. إن نتيجة السلطة الحصرية للدول على أراضيها هي بالتأكيد أنه لا يمكن لأي دولة أخرى التدخل في أراضيها دون موافقتها، ولكنها أيضا أن الدولة مسؤولة عن كل ما يحدث على أراضيها.

يضع القانون الدولي للبيئة، انطلاقا من الوعي بالتضامن البيئي الذي يوحد مجتمع الكائنات الحية بأسره، مبادئ وأدوات قانونية تهدف إلى إعادة إدخال المتطلبات البيئية وبالتالي تحقيق الاتساق في العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يشجع القانون الدولي المطبق على مكافحة تغير المناخ، حتى وإن كان مقيدا بقواعد سيادة الدولة، على اتباع نهج جديد تجاه موضوعات وأشياء القانون، وواجبات والتزامات كل طرف (الدولة والأفراد) في إطار الروابط البيئية المعترف بها والمؤكدة في أدوات التعاون. لكن اتفاق باريس يظهر لنا للأسف ميلا إلى تفضيل نهج لا يقوم على التعامل الجماعي مع القضايا المناخية، بل على اتفاق الإرادة وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وفقا لمستوى تنميتها. ويبدو أن الدفاع عن مصلحة عليا فوق وطنية يتلاشى وراء مطالب الدول واحترام سيادة الدولة بمعناها الأكثر تقليدية. وقد تؤدي المراحل المقبلة من المفاوضات المناخية إلى النظر في سيادة الدولة التي تحمل المصلحة العامة للبشرية من أجل مكافحة التغيرات المناخية بشكل فعال، وبالتالي التخلي عن قيود السيادة المقتصرة على الدفاع عن المصالح الوطنية (لاسيما الاقتصادية). ومن هذا المنظور، يمكن أن يحمل مفهوم العدالة المناخية، الذي سيتم تحديد مضمونه، طموحا جديدا للمجتمع الدولي.

وهو ما ورد في فتوى صادرة في 23 جويلية 2025، أين رأت محكمة العدل الدولية (CIJ) أن انتهاك الالتزامات المناخية يشكل "فعلا غير مشروع دوليا" يترتب عليه مسؤولية الدول. ويشير بيان صحفي صادر في 23 جويلية 2025 إلى أن الفتوى تم تبنيها بالإجماع،[35] وهو ما لم يحدث سوى خمس مرات منذ إنشاء المحكمة قبل حوالي 80 عاما.

وجاء رأي محكمة العدل الدولية استجابة لطلب مقدم من طلاب من فانواتو بشأن تفسير القانون الدولي المتعلق بحماية المناخ. ويعتبر منعطفا في القانون الدولي، له تداعيات سياسية كبيرة. وهي فتوى استشارية طال انتظارها، أكدت المحكمة من خلالها أن الدول "ملزمة بمنع الأضرار الجسيمة التي تلحق بالبيئة" وعليها "التعاون بحسن نية" لوقف تغير المناخ. وهو تذكير رسمي - ولاذع - بأن التقاعس عن اتخاذ إجراءات بشأن المناخ لم يعد مجرد فشل سياسي: بل يمكن أن يشكل الآن انتهاكا للقانون الدولي.

وأكد القاضي إيواساوا يوجي" هو رئيس محكمة العدل الدولية منذ مارس 2025 أن تغير المناخ يشكل "تهديدا عاجلا ووجوديا"، وأن آثاره "الخطيرة والواسعة النطاق [...] تؤثر على كل من النظم البيئية الطبيعية والسكان البشريين".[36] وتعود القضية إلى مارس 2023، عندما أحالت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمبادرة من

[35]- تتكون المحكمة من 15 قاضيا، يتم انتخابهم عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بشكل منفصل، وتكون مدة الولاية 9 سنوات، ويصبح القاضي المرشح عضوا في المحكمة إذا حصل على أغلبية مطلقة من الأصوات في الجهازين، الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وهو ما يتطلب في أحيان كثيرة التصويت عدة مرات.

[36] - **https://unric.org/fr/climat-avis-historique-de-la-cij-sur-les-obligations-des-etats.**

فانواتو، مسألتين إلى محكمة العدل الدولية: ما هي الالتزامات القانونية للدول لحماية المناخ، اليوم وغدا؟ وما هي عواقب عدم الوفاء بها، لا سيما تجاه البلدان الأكثر تعرضا للخطر؟ عقدت جلسات استماع تاريخية في ديسمبر، بحضور عدد غير مسبوق من 96 دولة و11 منظمة دولية قدمت عروضها. وقد دعت الدول الرئيسية الملوثة للبيئة – الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي – إلى أن تظل المعاهدات السارية "بدون التزام قانوني" وطلبت من محكمة العدل الدولية ألا تسمح في فتواها "بالاستنتاج بوجود انتهاكات مؤكدة أو حتى محتملة" من جانب الدول.

وتشكل الفتوى الاستشارية للمحكمة، التي ترقى إلى مستوى التحديات، رفضا لهذا الموقف. فهي تضع إطارا قانونيا قويا، يستند إلى القانون الدولي العرفي وحقوق الإنسان وقانون البحار والعديد من المعاهدات الرئيسية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 وبروتوكول كيوتو لعام 1997 واتفاق باريس لعام 2015. ووفقا للرأي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية، فإن جميع هذه المعاهدات ملزمة قانونا وتفرض التزامات.

في صميم الرأي، هناك يقين بأنه لا يمكن أن تكون تعقيدات أزمة المناخ ومعوقات التمسك بمبدأ السيادة ذريعة للتقاعس عن العمل. فالتزام الوقاية يفرض على الدول اتخاذ تدابير "مناسبة" و"ملموسة" و"سريعة" و"مستدامة" للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. وينطبق مبدأ الحيطة بشكل كامل: حيث أنه "لا يجوز أن يكون عدم وجود يقين علمي مطلق ذريعة للتقاعس عن العمل، كما قضت المحكمة.

ونقطة أخرى حاسمة أن هذه الالتزامات لا تنبع فقط من المعاهدات المتعددة الأطراف. فهي تندرج أيضا في إطار القانون الدولي العرفي، وبالتالي فهي تنطبق على جميع الدول، سواء كانت أطرافا في الاتفاقات المناخية الكبرى أم لا. كما شددت محكمة العدل الدولية على واجب التعاون، لا سيما في مجال التمويل ونقل التكنولوجيا ودعم البلدان الأكثر ضعفا.

على الرغم من أن الفتوى الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية ليست ملزمة قانونا، إلا أنها قد تعيد رسم حدود القانون المناخي. وستكون بمثابة مرجع للمحاكم الوطنية والدولية، في الوقت الذي يوجد فيه ما يقرب من 3000 دعوى قضائية متعلقة بالمناخ في حوالي 60 دولة.

يعزز الرأي الصادر عن محكمة العدل الدولية العدالة المناخية، حيث يفتح الباب بشكل واضح أمام طلبات التعويض. وينص على أن انتهاك الدول لالتزاماتها في مجال المناخ يمكن أن يبرر "منح تعويض كامل للدول المتضررة"، شريطة أن "يمكن إثبات وجود علاقة سببية مباشرة ومؤكدة بما فيه الكفاية بين الفعل غير المشروع والضرر الذي لحق بها.

لم تحدد المحكمة أي دولة مذنبة. لكن رسالتها واضحة: يجب على جميع الحكومات الآن أن تكون مسؤولة ليس فقط أمام شعوبها، بل أمام القانون أيضا. إنه منعطف في القانون الدولي، له تداعيات سياسية كبيرة. وقد أكدت محكمة

العدل الدولية أن الدول عليها "**واجب منع الأضرار الجسيمة بالبيئة" وعليها "التعاون بحسن نية" لوقف تغير المناخ.**[37]

قائمة المراجع والمصادر:

الاتفاقيات الدولية.

1) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، **صادقت** الجزائر عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 18 شوال عام 1413هـ الموافق ل 10 أبريل سنة 1993.

المقالات باللغة العربية:

1) **سعداني نورة، رحموني محمد، دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والأربعون (2)، صفر 2017، ص.302.**
2) **صلاح الدين فكري الساعي، محمد شوقي القطان، دراسة بعض الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتغير المناخي على قطاع المصايد من وجهة نظر المتخصصين، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 7(2)، 2016، ص.235.**

[37].**https://news.un.org/fr/story/2025/07/1157174?_gl=1*cjxsul*_ga*MzE0NDE4NjI5LjE3NjI5MDAzNTg.*_ga_TK9BQL5X7Z*czE3NjI5MDAzNTckbzEkZzEkdDE3NjI5MDA4MjckajQ1JGwwJGgw.**

Articles:

1) Agnès Michelot, Protection internationale du climat et souveraineté étatique, Vertigo, revue électronique en science de l'environnement, institut des sciences de l'environnement, Open Edition Journals, numéro 18-1, mai 2018.
2) André Moine, Les implications des migrations climatiques sur la souveraineté des États, Protection internationale du climat et souveraineté étatique, Vertigo, revue électronique en science de l'environnement, institut des sciences de l'environnement, Open Edition Journals, numéro 18-1, mai 2018.
3) -Christel Cournil. Les migrations environnementales, angle mort de la gouvernance internationale et européenne. Asile et migration, Quelle responsabilité et quelle solidarité, Mare et Martin, 2023.
4) Conseil d'Etat, étude annuelle 2024, La souveraineté, la documentation française, Direction de l'information légale et administrative, Paris 2024.
5) Costi, Alberto. « URGENCE CLIMATIQUE : L'OBLIGATION DE PREVENIR LA DISPARITION DE L'ÉTAT. » Revue québécoise de droit international, numéro hors-série, janvier 2022.

6) -Eudes Riblier, Président de l'institut français de la mer, L'océan bien commun de l'humanité : Protection de l'environnement et souveraineté, Géopolitique, le revue maritime, 515, novembre 2019.

7) Hocine Zeghbib, les réfugiés environnementaux une catégorie juridique en devenir, revue homme et migration, cité nationale de l'histoire de l'immigration, novembre 2012.

8) Kumari Rigaud, Kanta, Alex de Sherbinin, Bryan Jones, Jonas Bergmann, Viviane Clement, KaylyOber, Jacob Schewe, Susana Adamo, Brent McCusker, SilkeHeuser, et Amelia Midgley. 2018. Groundswell : se préparer aux migrations climatiques internes. Washington, Banque mondiale.

9) Lavallée, Sophie. « Quelques réflexions sur l'Accord de Paris et la souveraineté économique des États. » Vertigo, volume 18, numéro 1, mai 2018.

10) Magali Uhl et Katharina Niemeyer, Solastalgies. Changements climatiques et deuils inégaux, Frontières Etude sur la mort, institut santé et société, université de Québec, canada, Volume 36, numéro 1, 2025.

11) Marie Schuller, réchauffement climatique et migration zoom sur un phénomène méconnu, collection « notes d'analyse », décembre 2016. Corentin Lelong, réfugiés climatiques : statut et traitement, mémoire

présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtres ès arts (MA) en philosophie option recherche, département des arts et sciences, faculté de philosophie, université de Montréal, mai 2011.

12) -Mathilde HAUTEREAU-BOUTONNET, Sandrine MALJEAN-DUBOIS INTRODUCTION, Dans Revue juridique de l'environnement 2017/HS17 (n° spécial) Éditions Lavoisier, p.10

13) Mélanie Dubuy. Le multilatéralisme onusien à l'épreuve de la gouvernance climatique. Vertigo : La revue électronique en sciences de l'environnement, 2018, Protection internationale du climat et souveraineté étatique, 18 (1).

14) Michèle Morel and Nicole de Moor, Migrations climatiques : quel rôle pour le droit international ? Cultures & Conflits, 2012, 88 (4).

15) Petit, Yves. « Rapport introductif « La lutte contre le réchauffement climatique après l'Accord de Paris : quelles perspectives ? ». » Vertigo, volume 18, numéro 1, mai 2018.

16) -Poorhashemi, Abbas, Droit international de l'environnement : Opportunités et défis, CIFILE Journal of International Law (CJIL) Canadian Institute for International Law Expertise (CIFILE), Toronto, Canada, Vol. 5, No.11, (février 2025).

17) Sohnle, Jochen. « Les éléments territoriaux naturels mobiles subissant les conséquences du changement climatique : esquisse d'un régime de droit international en devenir. » Vertigo, volume 18, numéro 1, mai 2018.